الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج164/01(09/25)/23-خ(14918)

كلمة

معالي الدكتور شائع محسن الزنداني
وزير الخارجية وشؤون المغتربين - الجمهورية اليمنية

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (164)

القاهرة:

الخميس 4 سبتمبر/ايلول 2025

أصحاب السمو والمعالي الوزراء،

معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب السعادة السفراء المندوبون الدائمون،

الحضور الكرام،

يسعدني أن أكون معكم اليوم في أعمال الدورة العادية (١٦٤) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري. ويسرني أن أتوجه في مستهل كلمتي بخالص الشكر والتقدير إلى جمهورية مصر العربية على حسن الضيافة وكرم الاستقبال، كما أشكر الأمانة العامة للجامعة، على الجهود المتميزة في الإعداد لهذه الدورة. وأعرب عن خالص الشكر والتقدير للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، لمعالي السيد أيمن الصفدي نائب رئيس الوزراء – وزير الخارجية وشؤون المغتربين رئيس الدورة السابقة 163 على ما بذله خلال رئاسته للدورة الماضية لمجلس الجامعة، وما تم من جهد مقدّر لقضايا أمتنا العربية وفي مقدمتها قضيتنا المركزية فلسطين. وأتمنى لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، معالي السفير خليفة بن شاهين المرر وزير الدولة رئيس الدورة الحالية كل التوفيق والسداد ، ونحن على يقين بأن قيادته لأعمال المجلس ستعزز من حضور الجامعة ودورها في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها أمتنا.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

يواجه الشعب الفلسطيني منذ أكثر من عامين عدوانًا إسرائيليًا غير مسبوق في قطاع غزة والضفة الغربية، خلف عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى، معظمهم من النساء والأطفال، ودمّر المستشفيات والمدارس والبنية التحتية، ودفع الأوضاع الإنسانية إلى مرحلة وصفتها المنظمات الدولية بأنها الأسوأ في العصر الحديث. ، حيث مُنع الغذاء والدواء والوقود، وأعلنت منظمات أممية أن المجاعة بالفعل تضرب القطاع، ولم يكتف الاحتلال بذلك، بل مضى في مخططاته المعلنة لفرض وقائع جديدة على الأرض، بما في ذلك التلويح بخطط التهجير القسري لسكان غزة، في خرق سافر للقانون الدولي وتكرار لسياسة النكبة التي عانت منها أمتنا منذ 1948.

إن ما ترتكبه إسرائيل من انتهاكات جسيمة بحق المدنيين وفرضها حصاراً خانقًا على القطاع ومنع المساعدات الإنسانية، قد فاقم المأساة ، وسط انهيار شبه كامل للبنية التحتية والخدمات الصحية.وهو مايتطلب من المجتمع الدولي تحركا عاجلا وفاعلا، يتجاوز بيانات الإدانة إلى إجراءات عملية للوفاء بمسؤولياته القانونية والأخلاقية، لوضع حد للعدوان، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، والمشاركة في إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية، والتصدي لمحاولات طمس الهوية الفلسطينية وفرض سياسة الأمر الواقع بالقوة.

إننا نؤكد أن القضية الفلسطينية ستظل قضيتنا المركزية، ونشدد على أنه لا أمن ولا استقرار في منطقتنا من دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأرض العربية المحتلة، ومنح الشعب الفلسطيني حقه الكامل في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفقًا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

شهدت سوريا خلال الأشهر الماضية تطورات عبرت عن إرادة شعبها في الانطلاق نحو بناء دولة حديثة تقوم على سيادة القانون والشراكة الوطنية. و نؤكد هنا دعمنا الكامل لكل مسار سياسي وطني يضمن وحدة سوريا وسيادتها، ورفض أي محاولات لزعزعة استقرارها أو تهديد نسيجها المجتمعي. كما ندين الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على اراضيه ، والتي تمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وتصعيداً خطيراً يهدد استقرار المنطقة بأسرها. ونؤكد أن الجولان السوري المحتل سيبقى جزءاً لا يتجزأ من الأراضي السورية.

كما نؤكد موقفنا الثابت في دعم وحدة جمهورية السودان وسلامة أراضيه، ورفضنا لأي تدخل خارجي يمس سيادته أو يعيق جهود التسوية الوطنية الشاملة، ونثمّن الجهود العربية والإقليمية، وفي مقدمتها دور جامعة الدول العربية، الرامية إلى دعم استقرار السودان واستعادة أمنه.

ونرحب بالتطورات الإيجابية التي شهدها لبنان ، بما في ذلك استكمال الاستحقاقات الدستورية، ونؤكد دعمنا الثابت لاستقلاله وسيادته ووحدته الوطنية، ورفض اي محاولات تستهدف أمنه و تقوّض استقراره الداخلي.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

يخوض الشعب اليمني منذ سنوات معركة مصيرية دفاعًا عن هويته الوطنية والعربية في مواجهة مليشيات الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران. هذه المليشيات ما تزال متمسكة بنهجها الانقلابي، رافضةً لكل مبادرات وجهود السلام، ماضيةً في التصعيد العسكري، واستهداف المدن والبنى التحتية، وتهديد أمن الملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب. إن هذه السياسات لم تجلب لليمن إلا الدمار والمعاناة الإنسانية، وفتحت الباب واسعًا أمام التدخلات الخارجية التي تسعى للنيل من أمن اليمن واستقراره وموقعه الإستراتيجي.

إننا نجدد التأكيد بأن الوقت قد حان لوقف تدخلات النظام الإيراني في شؤون اليمن، ورفع يده عن دعمه للميليشيات الحوثية التي ما زالت تمثل تهديداً مباشراً للشعب اليمني وللأمن الإقليمي والدولي. وأن استمرار تهريب الأسلحة والتقنيات العسكرية المتطورة إلى الحوثيين يعد انتهاكًا صارخًا لقرارات مجلس الأمن، وتهديداً للملاحة الدولية في البحر الأحمر. وما تقوم به هذه الميليشيات لا يقتصر على محاولة فرض واقع سياسي بقوة السلاح، بل يتجاوز ذلك إلى تغيير البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع اليمني وفرض أيديولوجيات دخيلة. لقد اختارت طريق العنف والإرهاب، وخلقت واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، عبر استهداف المدنيين والسفن التجارية، وتهديد الملاحة الدولية، واستغلال معاناة غزة لخدمة أجندات تخريبية

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

لقد أكدنا مراراً، أن السلام الحقيقي في اليمن لا يمكن أن يتحقق إلا إذا انصاعت المليشيات الحوثية لقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها القرار 2216، وإلى المرجعيات الوطنية المتمثلة بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني. هذه هي الأسس التي تضمن سلاماً عادلاً يحفظ لليمن وحدته وسيادته ويؤمن لشعبه حياة كريمة ومستقرة.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه انفتاح الحكومة اليمنية على كل مبادرة جادة لوقف الحرب ومعالجة الكارثة الإنسانية، فإننا نرفض أي محاولات للتغاضي عن جوهر المشكلة أو منح الانقلاب شرعية لا يستحقها. كما أننا نحذر من استغلال هذا الشعار" الحياد الإنساني "لتبييض جرائم المليشيا، أو استخدامها كغطاء لتثبيت واقع الانقلاب، بينما شعبنا يواجه الفقر والجوع والحرمان نتيجة هذه الحرب العبثية .إن المطلوب اليوم موقف أكثر وضوحاً وحزماً من المجتمع الدولي، موقف يدرك أن استمرار هذه السياسات لن يقود إلا إلى المزيد من المآسي وتعقيد الأزمة ... اننا ندين ما أقدمت عليه الميليشيات الحوثية الإرهابية من اعتقالات لموظفي الأمم المتحدة، ونطالب بإطلاق سراحهم.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إننا في اليمن نقدّر عالياً كل ما يقدم لنا من دعم سياسي واقتصادي وإنساني من أشقائنا العرب، ونؤكد أن حاجتنا في هذه المرحلة تتطلب مضاعفة هذا الدعم، سواء في مجال إعادة الإعمار، أو دعم الاقتصاد الوطني، أو التخفيف من الأعباء الإنسانية التي يعانيها شعبنا. ولا يفوتنا في هذا السياق، أن نتوجه بالشكر إلى المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة على دعمهما السخي في المجالات التنموية والإنسانية والمالية، وعلى دورهما المحوري في جهود إعادة الإعمار ودعم مواجهتنا لتداعيات توقف تصدير النفط وضغوط الموازنة وتحقيق استقرار نسبي في سعر العملة، كما نثمّن عالياً مواقف بقية الأشقاء في التحالف العربي، وكل الدول العربية التي تساند اليمن في محنته

ونذكّر أن نجاح اليمن في استعادة دولته واستقراره هو نجاح مشترك للأمن القومي العربي، وأن أي فراغ أو إخفاق في اليمن سيفتح المجال لمشاريع التقسيم والتطرف والإرهاب، ويهدد مباشرة استقرار المنطقة.

في الختام،

إننا على ثقة أن هذه الدورة لمجلس الجامعة، برئاسة دولة الإمارات الشقيقة، ستكون محطة لتعزيز التضامن العربي في مواجهة التحديات المشتركة، والتنسيق بين الدول العربية بما يحقق مصالح شعوبنا ويخدم قضايا أمتنا.ويجدد الأمل في أن شعوبنا تستحق مستقبلًا يسوده السلام والعدل والكرامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته